● أخبار قصيرة

نائب أميركي: انسحابنا من أفغانستان ذل و عار

وصف "مايكل والتز" عضو مجلس النواب الأمريكي انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان بأنه "مخزٍ وعار على واشنطن". وأضاف والتز، في تصريحات دفاعاً عن دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، أنه في حالة فوزه، سيتم نشر جميع الوثائق المتعلقة بالانسحاب من أفغانستان ومقتل ١٣ جندياً أمريكياً أثناء الانسحاب من أفغانستان. وأضاف هذا السناتور الجمهوري: "كلنا نتذكر انسحاب بايدن المخزي من أفغانستان، تلك المأساة، ذلك العار الذي لطخ ضميرنا الوطني، ونحن وعائلات الجنود الـ١٣ الذين فقدوا حياتهم يجب أن نعيش مع هذه المأساة كل يوم".

سياسي باكستاني: يجب عدم الرضوخ للضغوط الأميركية

دعا السناتور مشاهد حسين، السياسي الباكستاني البارز، مسؤولي بلاده إلى عدم الرضوخ للضغوط الأمريكية والبدء في استلام الغاز الطبيعي من إيران من خلال الإسراع في بناء خط أنابيب السلام لنقل الغاز. وفي مقابلة مع صحيفة "إنرجي أبديت"، ربط الخبير البارز في الشؤون الدولية استمرار أزمة الطاقة في باكستان بالفساد المالي وعدم رغبة الحكام في حل القضايا الرئيسية وعدم كفاءتهم. وقال: "لقد تمكنا سابقاً من الوصول إلى التكنولوجيا النووية بتجاهل الضغوط الأمريكية، والآن يجب علينا الاستمرار في هذه السياسة وتنفيذ خط أنابيب الغاز مع إيران لإنهاء أزمة الطاقة وفقاً لمصالحنا الوطنية والشعبية." وأضاف مشاهد حسين: "تمكنت الهند من تطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة مع الحفاظ على تعاون وثيق مع إيران لبناء ميناء تشابهار.

شولتس يرفض مقترح أوكرانيا لحماية أجوائها

أعرب المستشار الألماني أولاف شولتس عن موقف بلاده الرافض لاقتراح الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي بشأن مشاركة الدول الغربية في إسقاط الصواريخ والطائرات المسيرة الروسية فوق الأراضي الأوكرانية. وفي تصريحات نقلتها صحيفة "دي تسايت" الألمانية، أكد شولتس وجود إجماع غربي على عدم اتخاذ مثل هذه الخطوة، مشيرًا إلى أن الولايات المتحدة أيضًا تتبنى موقفًا واضحًا في هذا الصدد.

يأتي هذا الموقف في وقت تسعى فيه كييف لتعزيز دفاعاتها الجوية في مواجهة الهجمات الروسية المستمرة. وكانت تقارير إعلامية قد أشارت في وقت سابق إلى مساعي أوكرانية لإقناع حلفائها الأوروبيين بإنشاء منطقة حظر جوي في غرب البلاد، وذلك من خلال نشر أنظمة دفاع جوي في دول مجاورة مثل بولندا ورومانيا.

مع تسرب العديد من الوثائق حول هذا التقارب

ما هي أبعاد التعاون العسكري الغربي مع أوزبكستان وكازاخستان؟

الوفاق/ زيادة مستوى التعاون الدفاعي والعسكري بين دول آسيا الوسطى والغرب كان أحد الاتجاهات الملحوظة منذ فبراير ٢٠٢٢. كانت هذه التفاعلات عموماً على مستويات تدريبية محدودة وتقديم معدات صغيرة ذات طبيعة غير استراتيجية، بحيث توفر فقط مستوى من التوازن والتنوع في سياسات التعاون الدفاعي لدول آسيا الوسطى. ومع ذلك، يشير نشر عدد من البيانات الجديدة إلى وجود بعض الإشارات إلى تعميق وتوسيع التعاون الدفاعي والعسكري بين دول المنطقة والغرب على مستويات أعمق وفي طبقات غير مرئية. يبدو أن البيانات والوثائق المتعلقة بهذا التعاون قد تم نشرها علناً من قبل مصادر روسية بهدف فرض قيود سياسية على مزيد من تطوير هذه العلاقات.

التفاعلات مع أوزبكستان

في الأشهر الأخيرة، تم نشر بعض الوثائق والبيانات المتعلقة بالتعاون الدفاعي بين أوزبكستان والغرب، والتي ذكرت مستويات جديدة من التعاون. في إحدى هذه الوثائق، قدمت شركة أمريكية تدعى Universam Technologies طلباً إلى وزارة الدفاع الأوزبكية لشراء أنظمة دفاع جوي روسية مستعملة من أوزبكستان. في هذه الرسالة، تم ذكر أنظمة مثل Buk و S-٣٠٠ و ٢٧-BM وأي أنظمة مماثلة لها، وحتى الصواريخ المستخدمة فيها. حددت الشركة الشرط الرئيسي لشراء هذه المعدات بأن تكون في حالة تشغيلية جيدة، وعرضت شروط دفع مرنة مع دفعة مقدمة بنسبة ١٠٠٪. في هذه الرسالة، تم تحديد العميل للمنتجات المذكورة أعلاه، والتي ستشتريها هذه الشركة، على أنها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وأكدت أنه بمجرد الإعلان عن توفرها في أوزبكستان، سيتم التفاوض مع الحكومة بشأن التمويل. يبدو أن شراء هذه المعدات الدفاعية والأسلحة يتم بهدف نقلها إلى أوكرانيا من خلال شركات وسيطة، وذكر شرط الحالة التشغيلية كان لهذا السبب.

في وثيقة أخرى تمثل برنامج التعاون بين القيادة المركزية الأمريكية ووزارة الدفاع الأوزبكية، تم ذكر قائمة برامج التعاون الدفاعي والعسكري الثنائي في الفترة من ١ أكتوبر ٢٠٢٢ إلى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣، حيث ذكر ٦٣ حدثاً مشتركاً بين البلدين في المجال العسكري خلال هذه الفترة التي تمتد لعام واحد، بمعدل حدث دفاعي-عسكري مشترك كل أسبوع. كان جزء من هذه الأحداث متعلقاً بمؤتمرات مختلفة للقيادة المركزية الأمريكية في أنحاء مختلفة من العالم، حيث تمت دعوة مسؤولي وزارة الدفاع الأوزبكية للمشاركة فيها. في الوقت نفسه، تم ذكر الزيارات والأحداث الثنائية مثل الزيارات الرسمية للمسؤولين الأمريكيين إلى أوزبكستان. تشمل أهم محاور هذه الأحداث زيارات المسؤولين العسكريين الأمريكيين مثل قائد الحرس الوطني لولاية ميسيسيبي، وقائد القيادة المركزية الأمريكية، وقائد USAFCENT إلى طشقند.

في وثيقة التعاون الأمني-الدفاعي الموقعة في نفس الوقت بين أوزبكستان والقيادة المركزية الأمريكية، تم ذكر ما مجموعه ٣٧ برنامجاً بشكل عام. تم تصميم وتنفيذ هذه البرامج وفقاً لمراكز أمنية مختلفة في الولايات المتحدة مثل مركز تطوير التعليم العسكري الدولي (E-IMET)، وبرامج مركز جنوب آسيا والشرق الأدنى (NESA)، وبرامج مركز مارشال للدراسات الأمنية (GCMC). تم تحديد بعض البرامج الجانبية الأخرى أيضاً بمشاركة مؤسسات ومراكز أمنية أمريكية أخرى في طشقند، و منحت هذه البرامج الأمنية نطاقاً أوسع للتعاون الأمني-العسكري بين الولايات المتحدة وأوزبكستان، وهو ماكان أقل وضوحاً في السابق.

في رسالة أخرى من الجنرال "كايل سالتزمان"، رئيس مكتب التعاون العسكري في القيادة المركزية الأمريكية، إلى "ديلشاد حسانوف"، رئيس قسم التعاون العسكري الدولي، والتي نُشرت في ٢٥ يوليو ٢٠٢٣، تم إبلاغه بحضور فريق تدريبي ومعدات متعلقة بطائرات بدون طيار من طراز B-Puma RQ-٢٠. تم ذكر أن الشحنة المرسلة، والتي كان من المفترض أن تمر عبر مطار طشقند، تشمل نظامين للطائرات بدون طيار بقيمة ١,٨٨٨ مليون دولار.

تجدر الإشارة إلى أن تصدير الطائرات بدون طيار الخفيفة والاستطلاعية من طراز Puma إلى أوزبكستان كان من القضايا المثيرة للجدل بين البلدين، والتي تم نفيها في البداية ولكن تم لاحقاً الإعلان رسمياً عن تسليم ١٦ نظاماً منها. نقطة أخرى أثيرت في التفاعلات العسكرية والدفاعية الأخيرة بين الولايات المتحدة وأوزبكستان هي الزيادة التصاعدية في المساعدات العسكرية الأمريكية. في حين كانت هذه المساعدات في السنوات ٢٠١٨-٢٠١٩ وفي السنوات الأولى من حكومة ميرضيائيف ٢١٨ ألف دولار فقط، فقد وصلت في السنة المالية ٢٠٢٣ إلى أكثر من ١٦,٥ مليون دولار. على الرغم من أن هذا الحجم من المساعدات يمكن أن يكون أكبر بكثير، إلا أنه يشير إلى ارتقاء هذه التفاعلات إلى مستوى جديد.

في الوقت نفسه، يجب الإشارة إلى أن التعاون الدفاعي والعسكري لأوزبكستان لم يكن مع الولايات المتحدة فقط، بل شمل أيضاً التفاعلات مع بريطانيا.

أدى نشر مثل هذه البيانات والقضايا المرتبطة بها إلى توصل أوزبكستان والولايات المتحدة إلى اتفاقيات بشأن حماية المعلومات المتعلقة بتعاونهما. وقعت الولايات المتحدة وأوزبكستان مؤخراً وثيقة لحماية المعلومات العسكرية السرية، والتي تمت الموافقة عليها مؤخراً من قبل مجلس الشيوخ الأوزبكي.

التعاون مع كازاخستان

كانت كازاخستان قد شكلت سابقاً مستوى أكثر وضوحاً من التفاعلات العسكرية والدفاعية مع الولايات المتحدة والدول الغربية، ومن هذا المنظور تبدو أبعادها الخفية وغير المعروفة أقل. ومع ذلك، تم نشر بعض الوثائق والبيانات الجديدة المتعلقة بكازاخستان أيضاً. فيما يتعلق بهذه الجمهورية، ترتبط أهم الأخبار بشراء ٨٠ أو ٨١ طائرة مقاتلة قديمة من العصر السوفيتي في مناقصة. ظهر هذا الموضوع بعد أن أعلنت كازاخستان أنها ستبيع حوالي ١١٧ طائرة قديمة من سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي بهدف تحديث أسطولها الجوي. تشمل هذه الطائرات العسكرية مقاتلات اعتراضية من طراز ميغ-٣١، ومقاتلات ميغ-٢٧، وميغ-٢٩، وقاذفات سوخوي-٢٤. وفقاً للوثائق المنشورة، تمت المناقصة بأكملها بسعر حوالي مليار تنغه، أي ما يعادل ٢,٢٦ مليون دولار، مما يعني أن متوسط سعر كل طائرة أقل من ٢٠ ألف دولار. وفقاً لبعض المصادر الأوكرانية، تم شراء ٨١ من هذه الطائرات من قبل شركات تابعة للولايات المتحدة الأمريكية. تم ذكر أن الهدف من هذا الإجراء هو إعادة بناء وإصلاح هذه الطائرات للانضمام إلى القوات الجوية الأوكرانية، حيث أن القوات العسكرية الأوكرانية على دراية باستخدام هذه الطائرات ولا توجد قضايا معقدة مثل التدريب والصيانة.

تم نشر هذه الأخبار في وقت نفت فيه شركة "كاز سبيتس إكسبورت"، وهي شركة حكومية لاستيراد وتصدير المعدات العسكرية في كازاخستان، هذه الأخبار. وأكدت الشركة في بيانها أن الشركات الأجنبية لا يمكنها المشاركة في المناقصات داخل كازاخستان، وأن الطائرات والمعدات العسكرية يتم بيعها من خلال عمليات قياسية مثل التقطيع والتكسير التي تجعل إعادتها إلى حالتها الأصلية مستحيلة. تؤكد الشركة أن هذه المعدات يمكن أن تغادر كازاخستان فقط كخردة معدنية. ومع ذلك، فإن هذه النظرية واجهت بعض الشكوك نظراً للهيكل غير الشفاف في عملية المناقصات في كازاخستان.

شكلت الأخبار المتعلقة بتعاون كازاخستان مع أوكرانيا باستخدام وسطاء غربيين جزءاً آخر من هذه التفاعلات. تم مؤخراً نشر وثائق ومستندات عن التعاون العسكري والتقني بين كازاخستان وأوكرانيا من قبل مجموعة قرصنة تسمى "بيرغيني". تم نشر هذه الوثائق عشية زيارة "دينيس شميغال"، رئيس وزراء أوكرانيا، إلى كازاخستان وتنص على أن وفداً من الخبراء، بما في ذلك في مجالات الطاقة والمعادن والتعدين وإصلاح الطائرات، سيسافرون معه إلى كازاخستان. تظهر هذه الوثائق أيضاً جوانب من التعاون التقني والعسكري بين البلدين من خلال وسطاء في إنجلترا.

يضع نشر هذه الوثائق، الذي ربما كان من جانب روسيا، ضغطاً إضافياً على كازاخستان باعتبارها أول دولة تستقبل وفداً أوكرانياً رفيع المستوى. أدت مثل هذه التفاعلات إلى أنه حتى بعد الهجوم الأوكراني بالطائرات بدون طيار على مصفاة نفط تانكو، إلى ادعاء بعض المصادر الإخبارية أن هذه الطائرات بدون طيار أُطلقت من كازاخستان وليس من أوكرانيا، وهو ما نفته السلطات الكازاخستانية.

يأتي نشر هذه الوثائق في وقت تم فيه في نوفمبر ٢٠٢٢ نشر وثائق عن تعاون متعدد الأطراف بين كازاخستان و الكيان الصهيوني وتركيا و جمهورية أذربيجان فيما يتعلق بشراء وإرسال بعض المعدات العسكرية والدفاعية إلى أوكرانيا. تضمنت هذه الوثائق بعض المراسلات بشأن شراء وتوفير معدات مثل محركات الدبابات والمركبات المدرعة الأخرى، مما أثار الكثير من التكهنات. بعد نشر هذه الأخبار غير الرسمية، وإلى جانب شائعات تصدير الأسلحة إلى روسيا، أقرت حكومة توكاييف قانوناً يحظر تصدير الأسلحة.

قضية أخرى موجودة في التعاون الدفاعي بين كازاخستان والولايات المتحدة هي مسألة المختبرات البيولوجية الأمريكية. تم إنشاء هذه المختبرات في إطار التعاون الواسع بين كازاخستان ووكالة الحد من التهديدات "الدفاعية" الأمريكية، وعلى الرغم من اعتراضات روسيا، لا تزال تواصل نشاطها في كازاخستان. في الوقت نفسه، تم مؤخراً نشر أخبار عن نقل بعض المختبرات البيولوجية الأمريكية من أوكرانيا إلى كازاخستان، وهو ما نفاه المسؤولون الكازاخستانيون.

مؤخراً تم نشر بعض الوثائق والبيانات المتعلقة بالتعاون الدفاعي بين أوزبكستان والغرب، والتي ذكرت مستويات جديدة من التعاون

ألمانيا.. تشديد قوانين أمن الطيران

قررت الحكومة الفيدرالية الألمانية تشديد قانون أمن الطيران لمنع الأعمال الخطيرة في المطارات من قبل النشطاء المناخيين المتطرفين وغيرهم من المخربين.

وأوضحت نانسي فيزر، وزيرة الداخلية الفيدرالية الألمانية، مبررة هذا الإجراء: "أي شخص يهاجم ممتلكات المطار، أو يلصق نفسه بمدرج المطار، ويعطل حركة النقل الجوي بشكل خطير، لا يعرض حياته للخطر فحسب، بل إن مثل هذه الحوادث خطيرة أيضًا للعديد من الأشخاص المحيطين".

وقال فولكر فيسينغ، وزير النقل الألماني، في هذا الصدد: "آمل أن يردع هذا التشديد في القانون النشطاء وألا يتسبب في أي اضطرابات خلال موسم الذروة الحالي للسفر".

السبب الرئيسي لهذه الإصلاحات المخطط لها، والتي يتعين على البرلمان الألماني أن يقرر بشأنها، هو إنشاء لائحة جديدة تعتبر التدخل المتعمد وغير المصرح به، بما في ذلك في الأسفلت ومدرج المطار، جريمة يعاقب عليها القانون - إذا كان من شأنها تعريض سلامة الطيران المدني للخطر.

وأكد وزير النقل الألماني أن أي شخص يتجاوز السياج ثم يسد مدرج المطار سيواجه في المستقبل عقوبة تصل إلى السجن لمدة عامين أو غرامة مالية. وبناءً على ذلك، يجب أيضًا معاقبة محاولة القيام بذلك. في السابق، كانت مثل هذه الحالات تُعاقب بالغرامة فقط.